اقتصاد

جولة أمير قطر تعزز التعاون

الدوحة ـ **أسامة سعد الدين**

تعزّز جولة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الآسيوية التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الدوحة والدول التي شملتها الجولة. وبدأ أمير قطر زياراته، يوم الأحد، بالفيليبين، وأتبعها أمس الاثنين بزيارة بنغلادش، حيث يرتقب توقيع 11 اتفاقية تعاون ومذكرة تفاهم بين البلدين اليوم الثلاثاء، ليختتم جولته لاحقاً في نيبال. واعتبر خبراء اقتصاد، في حديثهم لـ«العربي الجديد»، أن الجولة تأتي في وقت تشهد فيه العلاقات الدولية تغيرات ومخاطر جيوسياسية واقتصادية مهمة، ما يفتح آفاقاً جديدة للتعاون، بخاصة في مجال الغاز والطاقة والعلاقات التجارية. وشهد أمير قطر والرئيس الفيليبيني فرديناند ماركوس جونيور مراسم تبادل عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين حكومتي البلدين، ومنها مذكرات للتعاون في مجالي السياحة وفعاليات الأعمال، والاعتراف المتبادل بشهادات البحارة، واتفاقية الإعفاء من متطلبات التأشيرة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والرسمية، ومذكرة تفاهم بين غرفة تجارة وصناعة قطر وغرفة التجارة والصناعة الفيليبينية، وأخرى بين غرفتي تجارة وصناعة قطر وتجارة وصناعة مدينة دافاو.

وأكد أمير قطر، في منشور عبر حسابه الرسمي على «إكس»، أن زيارة الفيليبين تأتي في إطار الاهتمام الكبير بتطوير التعاون، والارتقاء بالعلاقات الثنائية بين البلدين إلى المستوى الأمثل، وتعزيز المبادرات التجارية والاستثمارية المتبادلة. وبلغت المبادلات التجارية بين قطر والفيليبين وبنغلادش ونيبال، خلال السنوات الخمس الأخيرة، 9 مليارات ريال (نحو 2,47 مليار دولار)، وتستحوذ بنغلادش على نصيب الأسد من حجم التجارة نتيجة توقيعها عقوداً طويلة المدى مع دولة قطر لتوريد الغاز الطبيعي، تليها الفيليبين بنحو مليار ريال، وفقاً لرئيس مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني.

وقال الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة قطر جلال قناص، في حديث مع «العربي الجديد»، إن جولة أمير قطر الآسيوية ستفتح أسواقاً جديدة لمنتجاتها، بخاصة في قطاعات الطاقة والبتروكيماويات والزراعة والسياحة، فضلاً عن جذب المزيد من الاستثمارات من الدول الآسيوية. ويلفت إلى أن الدولة الخليجية تسعى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الآسيوية، بخاصة في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة والبنية التحتية والتكنولوجيا والزراعة والاستثمار، لا سيما أنها تتمتع باحتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، ما يجعلها شريكاً مهماً في مجال الطاقة لدول آسيا. وأكد المدير العام لصندوق قطر للتنمية خليفة بن جاسم الكواري أنه جرى تقديم مساعدات إنسانية وتنموية تزيد قيمتها عن 26,8 مليون دولار خلال السنوات الخمس الماضية إلى بنغلادش ونيبال والفيليبين، وفقاً لوكالة الأنباء القطرية (قنا). ووطدت قطر علاقاتها مع عمقها الآسيوي على مدار السنوات الماضية عبر انضمامها إلى الكيانات والتكتلات الآسيوية، كما باتت تلعب دوراً فاعلاً مع المنظمات الإقليمية والدولية في آسيا، ما يعزز مكانتها وتأثيرها في القارة وعلى الساحة العالمية، إلى جانب العلاقات الاستراتيجية الثنائية.

الين إلى أدنى مستوى في 34 عاماً

تراجع الين الياباني في السوق الآسيوية، أمس الاثنين، مقابل سلة من العملات الرئيسية والثانوية، ليستأنف خسائره حول أدنى مستوى في 34 عاماً مقابل الدولار الأميركي. وبذلك يقترب الين من حاجز 155 ينا للمرة الأولى منذ عام 1990، بسبب ضغط صعود العائد على سندات الخزانة الأميركية لأجل عشر سنوات. ويعتقد متعاملون أنّ السلطات اليابانية سوف تتدخل في سوق الصرف الأجنبي لحماية الين من الضعف المفرط في حال التداول دون حاجز 155، وقد يأتي التدخل لفظياً قبل التدخل الفعلي. ومع انحسار التوتر الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط، أصبح التركيز منصبّاً حالياً في اليابان على الأساسيات وأخبار الأجندة الاقتصادية، ولعل الحدث الأبرز هذا الأسبوع هو اجتماع السياسة النقدية للبنك المركزي الياباني، بحسب ما أورده موقع إنفست، أمس.

(فرانس برس)

عن الحكومة الذكية وخدعة تهاوي الدولار في مصر

مصطفى عبد السلام

قيل في الأمثال الشعبية «المية تكدب الغطاس»، والذي يعني أن مياه البحر أو النهر، أو حتى الترعة، تكذب مدعي احتراف الغطس والسباحين الوهميين وأصحاب الثلاث ورقات الذين يحاولون تصدير صورة وهمية ومعلومات غير حقيقية إلى من حولهم بادعاء المهارة الشديدة في السباحة، والقدرة على الفوز بمسابقات عالمية، رغم أنه قد يغرق في شبر مياه إذا ما تعرض لاختبار حقيقي. هذا المثل ينطبق أيضا على الأسواق، السلع والعملات والصرف والذهب والمعادن النفيسة والنفط والغاز والطاقة أو غيرها من السلع المتداولة في أسواق التجزئة والجملة والمحال التجارية والمولات. فإذا قال لك أحد إن أسعار السلع، غذائية أو أجهزة منزلية أو أدوات كهربائية أو مواد بناء وتشييد، قد تراجعت بشدة في الأسواق، فلا تصدق إلّا إذا لمست ذلك بنفسك وذهبت إلى السوق مشترياً أو بائعاً. هنا يجب ألا تعتمد في المعلومات المتعلقة بالأسواق على السمع، وما تبثه وسائل إعلام ليل نهار عن حدوث تهاو في الأسعار حتى لو كثف الغطاس، سواء حكومة أو مؤسسات رسمية أو تجار، الحملات الدعائية التي تسعى لإقناعك أنه أفضل سباح، وأنّ لديه القدرة على التحكم في الأسواق وإدارتها وكبح مطامع وجشع التجار وجرائم المحتكرين. ولأن الشخص العاقل لا يلدغ من جحر مرتين، فلا يجب أن تصدق أي شخص أو مؤسسة زعمت في أوقات سابقة أن سعر سلعة ما سيتهاوى، وتثبت الأيام أن الشخص أو المؤسسة ومن يقف خلفهما يتلاعبون بالجميع، وباتوا فاقدي الأهلية وحسن السمعة بخاصة إذا كان منتميا إلى مهنة الصحافة. أمر آخر يجب الالتفات إليه في الحكم على الأسعار الحقيقة لأسعار السلع في الأسواق، وهو مبدأ الاتاحة والوفرة، بمعنى أن السلعة قد تتراجع أسعارها لأسباب عدة، منها الغلاء، وضعف الإقبال عليها، لكن السؤال هو: هل السلعة متاحة للمستهلك داخل منافذ البيع، سواء كانت بنكاً، شركة صرافة، محلاً تجارياً أو حتى لدى الباعة الجائلين؟ هل يمكن التعامل بها بيعاً وشراء بسهولة وبنفس الأسعار المعلنة؟ فالعبرة في النهاية بإتاحة السلعة في الأسواق، هذا ينطبق على كلّ شيء، الطماطم والخيار والفاكهة والسكر والشاي والسجائر، وينطبق أيضاً على الدولار واليورو. السباح الماهر والذكي، وهو الحكومة إذا كنا نتحدث عن الأسعار، هو من يقول الحقيقة، يؤمن بالشفافية والإفصاح وحرية الرأي وتداول المعلومات، يبتعد عن المبالغة وحملات الدعاية المضللة والتدليس والخداع، يعتبر أن الموطن شريك في حماية اقتصاد الوطن وتحصين الأسواق من الاحتكار، وليس عدواً كل همه نهب المال العام.

لقطات

مصر تسمح بإنشاء شركات تامين اجنبية

وافق مجلس النواب المصري، امس الأثنين، على مجموع مواد مشروع قانون مقدم من الحكومة بشان التامين الموحد، وآخر مقدم من النائبة سكينة سلامة، و60 آخرين، بتعديل بعض أحكام قانون التامين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع. وارجا البرلمان الموافقة النهائية على مشروعي القانونين إلى جلسته المنعقدة اليوم الثلاثاء، من اجل مناقشة بعض المواد المؤجلة بطلب من الحكومة. كذلك ارجأ الاستماع إلى بيان وزير المالية بشان الحساب المالي للموازنة الجديدة للدولة (2024-2025)، وبيان وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن خطة التنمية.

ليبيا: المركزي يسحب ورقة الخمسين ديناراً

اعلن مصرف ليبيا المركزي سحب الإصدارين الاول والثاني من ورقة الخمسين ديناراً من التداول ابتداء من اول من امس الأحد حتى نهاية اغسطس/ آب المقبل، والذي يشمل فئتي العملة المطبوعة في بريطانيا وروسيا من قبل مركزي البيضاء. وعممت إدارة الإصدار في مصرف ليبيا المركزي على الجمهور مراعاة فرز كل إصدار من الخمسين ديناراً على حدة تسهيلاً لعمليات الإيداع بالحساب الحالي. وطلب المركزي عبر تعميم من المصارف التجارية العاملة في ليبيا وفروعها تمكين الجمهور من تقديم ما بحوزته من هذه الفئة وايداعها.

منتدى «الاتصالات» يستقطب 3000 مشارك

بدأت جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات (إنتاج)، التحضير لعقد فعاليات منتدى الشرق الاوسط وشمال أفريقيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2024، خلال الفترة من 20 إلى 21 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وقالت الجمعية في بيان أمس الاثنين، إن المنتدى الذي بدأت اولى دوراته عام 2002، يُعد الحدث الابرز للمهتمين وصناع القرار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمنطقة. وتوقع رئيس هيئة المديرين في جمعية «إنتاج»، عيد الصويص، أن يشارك في هذا الحدث الضخم أكثر من 3000 مشارك، من الأردن والعالم.

الاعتداءات على مصارف غزة تضاعف معاناة المواطنين

رام الله ـ **العربي الجديد**

أكدت سلطة النقد الفلسطينية، في بيان لها، أمس الاثنين، أنّ «الاعتداءات المتكررة على فروع المصارف والصرافات الآلية في قطاع غزة، باتت تهدد استمرارية عمل هذه الفروع، وقدرتها على صرف رواتب الموظفين وتسديد الحوالات المالية لأصحابها في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، الأمر الذي من شأنه أن يضاعف من معاناة أهلنا في القطاع».

وأشارت سلطة النقد إلى أنّها تبذل جهوداً متواصلةً لضمان استمرار عمل الجهاز المصرفي في قطاع غزة وتقديم الخدمات المالية للمواطنين، في الوقت الذي تقوم فيه جهات خارجة على القانون بتدمير الفروع والصرافات الآلية وتضع العراقيل أمام حصول الجمهور على السيولة، مشددةً على أن هذا السلوك المشبوه يلحق ضرراً فادحاً بالنازحين والمقيمين من أهالي القطاع.

وناشدت سلطة النقد ممثلي الغرف التجارية والقوى المجتمعية والعشائر في قطاع غزة للتدخل والعمل على توفير الحماية لفروع المصارف وموجوداتها، مشيرةً إلى أنها تواصل جهودها من أجل ضمان استمرارية عمل الجهاز المصرفي وتوفير السيولة وتسهيل مهام المؤسسات الإغاثية، بالرغم من تَعاظُم التحديات والمخاطر، وعدم توفر الطاقة الكهربائية والاتصالات وانقطاعهما عن معظم أنحاء القطاع.

ومنذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، توقفت معظم أشكال التعاملات المالية في المصارف في القطاع المحاصر، وأدى العدوان الإسرائيلي على غزة إلى زيادة أزمة السيولة النقدية، إذ أغلقت البنوك المحلية والعربية العاملة في القطاع أبوابها بسبب القصف الإسرائيلي، واعتمد الغزيون على ما هو متوفر من سيولة نقدية لديهم أو لدى بعض الصرافين العاملين في السوق السوداء. وأكدت سلطة النقد الفلسطينية في بيان سابق أن قطاع غزة يواجه أزمة غير مسبوقة في وفرة السيولة النقدية بين أيدي المواطنين وفي الأسواق بعد قيام الاحتلال بتدمير عدد من المصارف والفروع وتعذر فتح الباقي بسبب القصف الإسرائيلي والظروف الميدانية القاهرة وانقطاع التيار الكهربائي والواقع الأمني المتدهور. وقالت إنّ الأزمة تفاقمت مع خروج معظم أجهزة الصراف الآلي عن الخدمة. ويواجه السكان المحاصرون أزمات مالية ومعيشية خانقة في ظل شح السيولة وارتفاع الأسعار، والنقص الحاد في المواد الغذائية.

طاقة

مصر تفشل في بيع محطات كهرباء بسبب أزمة الغاز

أوقفت مصر تصدير الغاز بدءاً من شهر مايو/ أيار المقبل، وسط أزمة كهرباء خانقة تعاني منها البلاد، ويأتي ذلك متزامناً مع فشل الحكومة في بيع محطات كهرباء بسبب شح الغاز

القاهرة ـ **عادل صبري**

أرجأت الحكومة بيع محطتي توليد الكهرباء التي نفذتها شركة سيمنز الألمانية في العاصمة الإدارية وفي محافظة بني سويف إلى أجل غير مسمى. جاء تأجيل طرح المحطتين للبيع لمستثمرين أجانب، للمرة الرابعة منذ عام 2019، مدفوعاً بتفاقم أزمة الغاز الطبيعي، وعدم وجود أفق زمني لمواجهة العجز الشديد في الوقود اللازم لتشغيل المحطتين، مواكباً فشل مفاوضات متوازية مع البنوك الألمانية التي مولت إقامة المحطتين على إجراءات البيع، دون أن تحصل على تكلفة التمويل المدفوع من قبل البنوك الألمانية في المشروعين بقيمة 4,1 مليارات يورو.

وقف تصدير الغاز

في هذا السياق، قال المتحدث باسم وزارة البترول المصرية حمدي عبد العزيز، أمس الاثنين، إن إيقاف تصدير الغاز المسال بداية من مايو/أيار المقبل هو قرار دقيق وخطط له منذ فترة وليست له علاقة بقطع الكهرباء. وأوقفت مجموعة بلاكستون الأميركية، التي تدير صفقة البيع بالتعاون مع بنك HSBC البريطاني، التفاوض على إجراءات البيع، التي تمت لحساب شركة «إدرا باور» الماليزية، وعدد من المستثمرين الدوليين، لحين الحصول على ضمانات من الحكومة لصالح المشترين المحتملين، تتعلق بقدرتها على توريد الوقود اللازم لتشغيل المحطات من شبكة الغاز المصرية، الموردة للمحروقات اللازمة لمحطات التوليد في أنحاء البلاد. حاولت الحكومة، دفع المشترين لإتمام صفقة البيع، مع تحملهم مسؤولية تدبير الوقود اللازم لتشغيل المحطات، على مدار الشهرين الماضيين، من دون جدوى. اعترض المستثمرون على تعديل بنود الاتفاق الأولي الذي قدمته الحكومة في خطة البيع المعتمدة من مجلس الوزراء، عام 2020، والمطروحة للتفاوض على القيمة المالية وسبل انتقال الملكية، عبر الصندوق السيادي المصري، مع تخوفهم من عدم قدرة وزارة البترول على توفير الوقود، في ظل صعوبة تدبيره من الأسواق الدولية، ومواجهة الدولة لأزمة غاز غير معلومة زمنياً. رفض المستثمرون تحمّلهم مسؤولية تدبير الغاز من الأسواق الدولية، في ظل حاجة المشروعين إلى كميات هائلة، وعدم توافر بنية أساسية كافية لاستيراده، بالإضافة إلى احتياجات التمويل الإضافي التي لم تدرج في تكاليف شراء المحطتين. تبلغ القدرة الاسمية بالمحطة الواحدة 4800 ميغا وات، وتستخدم الغاز لتوليد الكهرباء بنظام الدورة المركبة الموفرة للوقود.

صدمة للحكومة

أكدت مصادر رفيعة في وزارة الكهرباء أن توقف صفقة بيع المحطتين يشكل صدمة للحكومة التي أصبحت عالقة بين التزامها بسداد كامل قيتهما للطرف الألماني عبر أقساط ربع سنوية، وانتقال ملكية المحطتين رسمياً إلى الشركة القابضة لكهرباء مصر، بدلاً من صندوق مصر السيادي، اعتباراً من يوليو/تموز المقبل 2024، بما يعني عدم قدرتها على طرحهما للبيع مرة أخرى. أوضحت المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، أن الحكومة ستجد صعوبة في إعادة طرح المحطتين، أمام المستثمرين، لبدء العد التنازلي للعمر الافتراضي لمحطة العاصمة الإدارية، التي دخلت الخدمة بالكامل عام 2022، والتزام الشركة القابضة بتوفير الوقود اللازم لتشغيل محطة بني سويف التي مازالت تعمل في إطار التشغيل التجريبي دون طاقتها القصوى، تحت إشراف وإدارة الصيانة من قبل شركة سيمنز، لتظل جاهزة لصفقات البيع الفوري للقطاع الخاص. تطلب البنوك الألمانية المقرضة من الحكومة، تعديل بنود اتفاق التمويل، لرفع سعر الفائدة المخفضة على القروض التي تصل إلى 6 مليارات يورو عن محطات بني سويف والعاصمة الإدارية والبرلس، في حالة بيع المحطات للقطاع الخاص، لحصولها على تسهيلات مالية من الحكومات الأوروبية، جراء بيعها لصالح نظيراتها المصرية، على أن تتحملها البنوك المقرضة في حالة توجيه تلك القروض للقطاع الخاص، مع خفض مدة سداد القرض من 12 سنة إلى 7 سنوات كحد أقصى.

> توقعات باستفحال أزمة انقطاع التيار خلال الفترة المقبلة

مستحقات الشركات

أوضح البرلماني السابق والخبير الاقتصادي محمد فؤاد لـ«العربي الجديد» أن الدولة تواجه نقصاً في الغاز يقدر بنحو 20% من الاحتياجات السنوية، تزداد خطورتها مع عدم وجود طاقة إنتاجية جديدة من حقول الغاز المحلية، يمكن أن تحدد متى تنتهي الأزمة في الفترة المقبلة. بين خبير التمويل والاستثمار أن أزمة الغاز استفحلت مع تراجع استخراج الغاز بحقول غاز «ظهر» العام الماضي، بنسبة 60%، دفعت شركة «ايني» المستثمر الرئيسي في الحقول إلى تعديل توقعاتها الإنتاجية المرحلية إلى ثلث الطاقة الإنتاجية، بالتوازي مع توقف العمل بمشروعات استخراج الغاز المسندة لشركة برتيش بتروليم البريطانية BP والشركات الأخرى بمناطق غرب الدلتا، بسبب تأخر الحكومة في دفع مستحقات تلك الشركات عن قيمة الغاز ومشتقات النفط الموردة لها خلال العام الماضي. بلغت مستحقات تلك الشركات نحو 7 مليارات دولار، وفقاً لوكالة رويترز، إذ أعلنت الحكومة عن سداد 2,5 مليار منها عقب حصولها على الدفعة الأولى من صفقة بيع مدينة رأس الحكمة للإمارات بقيمة 35 مليار دولار، مع وعد بجدولة باقي المستحقات خلال العام الجاري. أضاف فؤاد أن الدولة تحتاج إلى تدبير نحو 7 مليارات دولار أخرى لمواجهة العجز المستمر في عمليات استخراج الغاز الطبيعي، مشيراً إلى حاجة محطات التوليد وتشغيل شبكات الغاز للمصانع والمنازل والسيارات، إلى 6,5 مليارات متر مكعب يومياً، بينما الإنتاج تراجع إلى نحو 5,3 مليارات متر مكعب. يذكر فؤاد أن العجز في إنتاج الغاز انتقل بالأزمة من مرحلة دولة ظلت تعاني صعوبة من القدرة على توليد الطاقة لنقص بعدد محطات التوليد بها إلى مشكلة دولة لديها محطات هائلة بقدرة 64 ألف ميغا وات، تعادل ضعف الحاجة للاستهلاك، لا تتوافر لديها الغاز الكافي للتشغيل، بما يهدد بتعطيل 50% من قدراتها التشغيلية أو الاستفادة من فائض الطاقة للتصدير. يحمّل خبير التمويل والاستثمار الحكومة مسؤولية عدم التخطيط المسبق لإدارة أزمة الغاز، مؤكداً غياب التخطيط الاستراتيجي لقطاع الطاقة، رغم أن المشكلة مطروحة أمام المسؤولين منذ عامين، بعد تعرّض حقل ظهر لمشاكل فنية، وبدا في الأفق وجود عجز في إنتاج الغاز، يقدر بنحو 1,2 مليون متر مكعب، يتطلب توفيره يومياً عبر زيادة سعة خط استيراد الغاز بين عسقلان والعريش أو الاعتماد على شراء شحنات الغاز المسال، التي تستدعي وجود دورة مستمرة من استكشاف الغاز، وإقامة محطة إسالة دائمة بالقرب من منفذ شبكة الغاز المحلية، ليسهل نقله إلى محطات التوليد.

الحرب على غزة

يؤكد فؤاد أن الحرب الإسرائيلية على غزة، أوقفت عمليات التوسعة بخط غاز عسقلان - العريش، لمدد غير معلومة، مع صعوبة الحصول على الكميات المطلوبة للغاز في المستقبل القريب، إلا عبر الشراء الفوري للشحنات بأسعار مرتفعة، مع لجوء الدول إلى شراء صفقات التحوط المستقبلية، بكميات هائلة تحول دون قدرة الدولة على تحمّل أعبائها المالية. يقدر الخبراء حاجة الحكومة إلى استيراد 15 شحنة من الغاز المسال خلال شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز المقبلين، لمواجهة الزيادة المتوقعة في استهلاك الكهرباء خلال شهري يوليو وأغسطس/آب 2024، تضمن عدم اضطراب نظام قطع الكهرباء المخطط ما بين ساعتين إلى 3 ساعات يومياً، بينما أعلنت وزارة البترول عن سعيها لاتفاق على استيراد شحنتين شهرياً، بما يرفع معدلات انقطاع التيار ما بين 4 إلى 5 ساعات يومياً، وفقاً للخبراء.

استيراد بأسعار مرتفعة

قالت مصادر لـ«العربي الجديد» إن الحكومة لجأت مؤخراً إلى شراء الغاز المسال LNG من الجزائر والولايات المتحدة بسعر الدفع الفوري المرتفع لمواجهة العجز في توليد الطاقة خلال الشهرين المقبلين، عقب فشلها في الحصول على الغاز بمستويات أسعار أقل من دولة قطر والأسواق الآسيوية، مع وجود مخاوف لدى شركات الشحن من المرور بالبحر الأحمر، في ظل استمرار حالة الحرب الإسرائيلية في غزة. خفضت الحكومة أهدافها للعام الجاري، من بيع الشركات العامة والأصول الحكومية من حصيلة مستهدفة في فبراير/شباط الماضي بقيمة 6,5 مليارات دولار إلى مليار دولار فقط، ترتفع إلى 1,5 مليار دولار عام 2025، وفقاً لتصريحات وزيرة التخطيط هالة السعيد. تستهدف الحكومة بيع حصتها في محطات توليد الرياح بجبل الزيت والزعفرانة بالبحر الأحمر، بقدرة 1,2 غيغا وات إلى مستثمر استراتيجي خليجي، خلال 4 أشهر، بعد أن حددت موعداً للبيع في مارس/آذار الماضي. ويفضل المستثمرون الإقبال على شراء محطات الطاقة الجديدة لتوظيفها في مشروعات إنتاج الطاقة الخضراء والاستفادة من مشاريع التمويل التي تطرحها المؤسسات المالية الدولية، للابتعاد عن الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء، ودعماً لبرامج تحسن المناخ.

إحدى محطات توليد الطاقة في ضواحي القاهرة (خالد دسوقي/فرانس برس)

تراجع حصيلة بيع الشركات العامة

خفضت الحكومة المصرية أهدافها للعام الجاري، من بيع الشركات العامة والأصول الحكومية، وذلك من حصيلة مستهدفة في فبراير/ شباط الماضي بقيمة 6,5 مليارات دولار إلى مليار دولار فقط، ترتفع إلى 1,5 مليار دولار عام 2025. وتستهدف الحكومة بيع حصتها في محطات توليد الرياح بجبل الزيت والزعفرانة بالبحر الأحمر، بقدرة 1,2 غيغا وات إلى مستثمر استراتيجي خليجي، خلال 4 أشهر، بعد أن حددت موعداً للبيع في مارس/آذار الماضي.

اليمن

نقل مقار البنوك الرئيسية يصدم القطاع المصرفي

وصفت جمعية البنوك اليمنية قرار البنك المركزي الحكومي في عدن بنقل مقار البنوك الرئيسية من صنعاء بالتعسفي

صنعاء ـ **محمد راجح**

ثار جدل واسع في اليمن بسبب قرار البنك المركزي اليمني في عدن، نقل المراكز الرئيسية للبنوك التجارية والإسلامية وبنوك التمويل الأصغر من صنعاء إلى عدن، العاصمة المؤقتة للحكومة المعترف بها دولياً. وأمهل القرار الصادر يوم الثلاثاء 2 إبريل/ نيسان الجاري، البنوك 60 يوماً للتنفيذ، مؤكداً أن من يتخلف سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه طبقاً لأحكام قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب النافذة ولائحته التنفيذية. وأرجع البنك المركزي الحكومي في عدن سبب قراره إلى ما اتخذته جماعة الحوثي في صنعاء من إجراءات بإصدار عملات قال إنها غير قانونية، ما يعد إخلالاً بالنظام المالي والمصرفي في البلاد. في السياق، وصفت جمعية البنوك اليمنية قرار البنك المركزي الحكومي في عدن بنقل مقار البنوك الرئيسية من صنعاء بالتعسفي، مؤكدةً عدم وجود أي مبررات قانونية أو متغيرات اقتصادية تدفع إلى اتخاذ مثل هذا القرار. وقال رئيس الجمعية محمود ناجي في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن عوامل تتعلق بالتنازع بين البنكين المركزيين (في عدن وصنعاء) على النطاق الجغرافي لسلطاتهم الإشرافية والضغوط السياسية، دفعت الحكومة لإصدار ذلك القرار الذي أكد أنه لا يراعي مصلحة القطاع المالي والمصرفي، ولا المصلحة العامة للبلاد. تابع ناجي: الجميع يعلم أن البنوك ما هي إلا شركات تقدم خدمات مالية مطلوبة لوحدات النشاط الاقتصادي، وتهدف إلى تحقيق العائد الأفضل للمساهمين فيها، وتختار مواقع مراكزها الرئيسية وفقاً لعوامل السوق، أي العرض والطلب، فهي تتبع حركة النشاط الاقتصادي في البلاد، وتختار الموقع الذي يحقق الطلب الأكثر على خدماتها، وهو الذي يقع فيه النشاط الاقتصادي الأكثر، ويقع فيه العدد الأكبر من مراكز الشركات المتعاملة معها. في حالة السوق اليمنية تقع مراكز غالبية الشركات التجارية والصناعية (وهم المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، والعملاء الرئيسيون للبنوك) في مدينة صنعاء والمحافظات التي تتبعها، وارتباط البنوك بعملائها الرئيسيين من الشركات وأفراد الجمهور، وفق رئيس جمعية البنوك اليمنية، يحتم عليها اختيار صنعاء كموقع أمثل لمراكزها، نظراً لقربه من المراكز الرئيسية للبنوك. أضاف أن القوانين المنظمة للنشاط المصرفي في اليمن لم تحدد موقعاً معيناً لمراكز البنوك، بل تركت ذلك للمساهمين في البنوك ليحددوا موقع المركز الرئيسي لكل بنك. من جانبه، يرى الخبير المالي والاقتصادي أحمد شماخ، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن البنوك تواجه أعباء متصاعدة نتيجة المطالب والقرارات والاشتراطات التي تتلقاها بصورة متواصلة دون توقف منذ أيام، بل منذ شهور وأعوام، مؤكداً أنه في ظل اقتصاد الحرب تعمل كل دول العالم للحفاظ على القطاع المصرفي، بهدف تجنب انهيار الاقتصاد والتجارة ومعيشة المواطنين، داعياً إلى عدم استخدام المصارف كأداة في الصراع. وانقسام السياسة المالية والنقدية من أكبر التحديات الاقتصادية التي خلفها الصراع في اليمن، إذ بدأ ذلك بعد أن نقلت الحكومة المعترف بها دولياً مقر البنك المركزي من صنعاء إلى عدن التي أعلنتها عاصمة مؤقتة لها عام 2016، وحينها أصبح البنك المركزي اليمني في عدن في حقيقة الأمر مؤسسة مشكلة حديثاً تمتلك إمكانية الوصول إلى الأسواق والأدوات النقدية، لكنها تفتقر إلى السيولة الكافية من النقد الأجنبي. لكن في نفس الوقت ظلت صنعاء التي سيطر عليها الحوثيون المركز المصرفي والتجاري لليمن، والمقر الرئيسي للبنوك، والمتحكمة بتدفقات التحويلات المالية ومدفوعات وكالات المعونة المنفذة عبر النظام المصرفي الرسمي كون عدد السكان الذين يعيشون في مناطق الحوثيين أكبر من المناطق الأخرى.

الانقسام المالي يفاقم أزمات اليمنيين (محمد حمود/Getty)

بروفايل

> رغم تحقيق مجموعة «ستلانتيس» أرباحا في حدود 18 مليار دولار، إلا أن مكاتب استشارة اعتبرت أن مكافأة الرئيس التنفيذي للمجموعة كارلوس تافاريس مرتفعة جدا، حيث يفترض أن تكون في حدود مقبولة اجتماعيا، بما لا يفضي إلى تعميق الفوارق

(ستيفانو جويدي/Getty)

كارلوس تافاريس

الرباط ـ **مصطفى قماس**

«ما هي المكافأة التي يستحقها رئيس مجموعة اقتصادية تحقق نتائج جيدة؟»، ذلك هو السؤال الذي طفا على السطح بفرنسا في الأيام الأخيرة، بعد الإعلان عن ما سيحصل عليه الرئيس التنفيذي لمجموعة «ستلانتيس» كارلوس تافاريس Carlos Tavares. وافق المساهمون في عملاق صناعة السيارات «ستلانتيس»، الذي يوفر علامات فيات وبيجو ودودج وجيب، يوم الثلاثاء الماضي، بنسبة 70,2 في المائة، على منح الرئيس التنفيذي للمجموعة مكافأة في حدود 36,5 مليون يورو، برسم العام الماضي. رغم تحقيق المجموعة أرباحا في حدود 18 مليار دولار، إلا أن مكاتب استشارة اعتبرت أن تلك المكافأة مرتفعة، حيث يفترض أن تكون في حدود مقبولة اجتماعيا، بما لا يفضي إلى تعميق الفوارق، بل إن هناك من دعا إلى العودة على ذلك القرار بالتصويت ضده. نقلت إذاعة فرنسا الدولية عن المندوب النقابي في «ستلانتيس»، بونوا فيرنيي، انتقاده للتوصية التي عبّر عنها المساهمون في جمعهم الأخير، معبرا عن التطلع إلى اتخاذ قرار يفضي إلى تصحيح الوضع الذي تؤشر عليه مكافأة الرئيس التنفيذي. سيحصل تافاريس على مكافأة تمثل 518 مرة الأجر المتوسط في المجموعة المصنعة للسيارات. يرى البعض أن المساهمين أرادوا مكافأة الرئيس على ما حققه من نتائج للشركة، التي تضاعفت قيمتها في البورصة بعد اندماج شركة «بيجو» و«فيات-كرايسلر» المملوكة لعائلة إنييلي الإيطالية. يحسب للبرتغالي تافاريس، فإنه أعاد «بيجو» إلى الواجهة، وهي المجموعة التي أتى إليها من «رينو» التي كان يحتل فيها منصب الرجل الثاني، في عهد الرئيس التنفيذي كارلوس غصن.

حرص في المجموعة التي التحق بها على تعبئة العاملين من أجل تحقيق الأرباح، بل إنه اتخذ قرارات فاجأت الجميع. فعندما قرر شراء «أوبل» من جنرال موتورز في 2017، تساءل البعض حول الجدوى من وراء اقتناء علامة أوروبية، في الوقت الذي تتوفر المجموعة على بيجو وستروين.

لم يكتف بضم تلك العلامة التي تخففت من الخسائر التي كانت تتكبدها وشرعت في تحقيق الأرباح، بل إنه ارتأى التحالف مع «فيات كريسلر»، من أجل تشكيل إحدى أكبر المجموعات المصنّعة للسيارات في العالم في 2021. فكانت ولادة «ستلانتيس».

لم يؤيد قرار التحول إلى السيارة الكهربائية. فهو يتصور أنه يمكن خفض ثاني أوكسيد الكربون من دون الانتقال مباشرة إلى السيارة الكهربائية، بشكل كامل. معتبرا أن ما يدافع عنه يمكن أن يساعد على التسلح في مواجهة المنافسة الصينية، لكنه مع ذلك ينصاع للقرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي حول الانخراط في توسيع مجال السيارة الكهربائية.

درس البرتغالي البالغ من العمر 65 عاما، الهندسة في فرنسا، قبل أن يلتحق بشركة «رينو»، التي تحمّل فيها مسؤوليات مهمة، إلى أن غادرها بعدما صرح بأنه يطمح إلى أن يصبح المسؤول الأول في مجموعة متخصصة في صناعة السيارات. تقوم سياسته على تحقيق مردودية وخفض التكاليف، والبحث عن تحسين الأداء العملياتي على جميع المستويات. وقد استغل عمليتي التقارب مع «أوبل» و«فيات-كرايسلر» كي يحدث نوعا من التكامل بينهما، غير أن هناك من أخذ عليه سعيه لرفع الأرباح، عبر خفض عدد العاملين في المجموعة. لم يتردد في الدفاع عن المكافأة التي خصه بها المساهمون في «سيلانتيس». فهو يؤكد أن 90% منها يرتبط بالنتائج التي تحققها الشركة، غير أن هناك من يرى أنه يكافأ بمنحه 36,5 مليون يورو، في الوقت الذي يسعى إلى خفض عدد العمال في إيطاليا والولايات المتحدة. يعتبر المندوب النقابي في «ستلانتيس»، بونوا فيرنيي، أنه في الوقت الذي تكون فيه المفاوضات حول الأجور صعبة، ويتوجب على العمال حيث يخوضون معارك قوية من أجل الحصول على زيادة 10 يوروهات، يحصل الرئيس التنفيذي على مكافأة ضخمة، وبالتالي من الصعب استساغتها. في الحملة التي خاضها من أجل ولاية ثانية على رأس الجمهورية الفرنسية في 2022، عبّر إيمانويل ماكرون عن دهشته أمام المكافأة التي كان الرئيس كارلوس تافارس موعودا بها حينئذ، معتبرا أنه يجب تحديد سقف للمكافآت التي يستفيد منها رؤساء الشركات الكبيرة، غير أن دعوة الرئيس لم تترجم على أرض الواقع بعد ذلك.

الخليج

تنافس إماراتي سعودي على الطاقة المتجددة

مسقط ـ **كريم رمضان**

بينما اعتبر رئيس شركة أرامكو السعودية أمين الناصر أن استراتيجية تحول الطاقة عالمياً «لم تحقق نجاحاً»، دعت دولة الإمارات، خلال اجتماع مجموعة أصدقاء الطاقة المستدامة الذي استضافته البعثة الدائمة للدنمارك لدى الأمم المتحدة، إلى زيادة قدرة الطاقة المتجددة عالميا إلى 3 أضعاف، ما قدم مؤشراً إلى اتجاه أبوظبي لدعم تحول الطاقة في إطار منافستها الاقتصادية مع الرياض.

وفي هذا الإطار، شدد بيان بعثة الإمارات لدى المنظمة الأممية، الصادر في 19 مارس/ آذار، على ضرورة «امتلاك دول الجنوب العالمي، والأسواق الناشئة، الموارد اللازمة للتحول الفعال إلى الطاقة المتجددة»، مشيراً إلى ضرورة «تفعيل مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (COP28)، وتوجيه الالتزامات نحو التحول إلى الطاقة النظيفة».

يشير الخبير الاقتصادي والأستاذ بجامعة لونغ آيلاند في نيويورك بكري الجاك، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن ملف الطاقة المتجددة في غاية التعقيد لأسباب تتعلق بمعدل العائد على الاستثمار فيها، فأسعار الطاقات المتجددة لا تزال أغلى من أسعار طاقة المحروقات، ولكي تنافس لا بد لها من دعم حكومي منتظم، إضافة إلى تكثيف البحث العلمي.

ويلفت الجاك إلى أن الاتجاه نحو دعم الطاقات المتجددة يجد «مقاومة» من قبل أصحاب رؤوس الأموال في القطاعين الخاص والعام، معتبراً أن تصريحات رئيس «أرامكو» تنطلق من هذا المنظور. أما موقف أبوظبي، فيراه الجاك ضمن «موقف استراتيجي» يتعلق بالسعي للريادة في مجال الطاقة المتجددة مبكراً، لتحسين فرص الإمارات التنافسية مستقبلاً، مشيراً إلى أن هذا التباين يعود إلى الفروقات بين اقتصاديات البلدين. فالمملكة العربية السعودية ما زالت بحاجة إلى تنويع اقتصادها لتقليل الاعتماد على النفط، أما أبوظبي فقد قطعت شوطاً في تحقيق هدف التنويع بالفعل، كما أنّ الإمارات بلد صغير نسبياً ومصروفاته أقل بكثير من السعودية، ولذا فإن عائدات النفط والغاز تمكّن أبوظبي من المغامرة وأخذ خطوات نحو المستقبل بوتيرة أسرع من الرياض. مع ذلك، يرى الجاك أن مستقبل اقتصاد السعودية التنافسي لا يزال «في وضعية أفضل» حتى في مجالات الطاقة المتجددة، مؤكداً أنه «ما أن تصبح كلفة إنتاج هذه الطاقة أقل وقادرة على المنافسة سيكون تحول الطاقة مسألة وقت».

في السياق، يشير الخبير الاقتصادي رائد المصري، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن مستند رئيس «أرامكو» في تصريحاته «صحيح من حيث الأرقام والوقائع»، لكن قضية تحول الطاقة لها أبعاد إنسانية وصحية أكبر، مبدياً تشككه في أن تدخل بإطار المنافسة الاقتصادية بين أبوظبي والرياض. ويوضح المصري أن مصادر الطاقة المتجددة والتحول الحاصل في كلفتها لها أسباب وجيهة ومهمة، إذ إن طاقة الرياح والطاقة الشمسية لها انبعاثات قليلة من غازات الدفيئة، وتمثل مصادر متاحة بسهولة.

ويلفت المصري، في هذا الصدد، إلى أن العالم اليوم يشهد توليد جزء كبير من غازات الدفيئة التي تحيط بالأرض وتحبس حرارة الشمس من خلال إنتاج الطاقة عن طريق حرق الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء والحرارة، مثل الفحم والنفط والغاز، وهو إلى حد بعيد أكبر مساهم في تغير المناخ العالمي، إذ يمثل أكثر من 75% من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية وحوالى 90% من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وبذلك، يعمل العالم على التخلص من الوقود الأحفوري تدريجياً والاستثمار في مصادر بديلة للطاقة تكون نظيفة ومتاحة ومستدامة وموثوقة، وذلك من خلال الطاقة المتجددة المتوفرة في كل مكان من خلال الشمس والرياح والمياه والنفايات وحرارة الأرض، بحسب المصري، الذي أشار مع ذلك إلى أن الوقود الأحفوري لا يزال يمثل أكثر من 80% من إنتاج الطاقة العالمي، لكن مصادر الطاقة الأنظف تزداد قوة، وباتت تشكل حوالي 29% من إنتاج الكهرباء عالمياً.

ويعزو المصري تسارع تحول الطاقة أخيراً إلى توافر مصادر الطاقة المتجددة في كلّ مكان وإن لم تُستغل بالكامل حتى اليوم.

ويشير المصري إلى أن الطاقة المتجددة باتت أقل كلفة في كل أنحاء العالم، وأسعار تقنياتها تنخفض، ولذا فهي الأكثر جاذبية لحكومات البلدان، بما فيها البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، إذ تشير التقديرات إلى أن معظم الطلب الإضافي على الكهرباء يتجه إلى المصادر المتجددة.

أخبار

«العُمانية للغاز» توقع اتفاقية مع «توتال إنيرجيز»

وقعت الشركة العُمانية للغاز الطبيعي المُسال اتفاقية توريد مع شركة توتال إنيرجيز. وبموجب الاتفاقية تقوم الشركة العُمانية للغاز الطبيعي المُسال بتزويد توتال إنيرجيز بنحو 800 ألف طن من الغاز الطبيعي المُسال سنوياً؛ وفق وكالة الأنباء العُمانية، ولمدة 10 أعوام بدءاً من عام 2025.

وتسهم الاتفاقية في زيادة التعاون القائم بين الشركتين، وتعكس الاتفاقية جهود العُمانية للغاز الطبيعي المُسال في دعم الاقتصاد الوطني بتطوير الشراكات الاستراتيجية، وتسليم الغاز الطبيعي المُسال من عُمان لمختلف الأسواق العالمية.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة العُمانية للغاز الطبيعي المُسال حمد بن محمد النعماني إنّ «اتفاقية البيع والشراء تأتي لتقوية حضور توتال إنيرجيز في سلطنة عُمان؛ نتيجة للتعاون المستمر على مر السنين والذي تمت ترجمته الآن إلى صفقة طويلة المدى».

الجزائر: زيادات في رواتب المتقاعدين

قررت الحكومة الجزائرية إجراء زيادات ومراجعة في رواتب المتقاعدين خلال العام الجاري، تشمل كامل متقاعدي النظام الوظيفي أو المتقاعدين من المهن الحرة والمستقلة، وفقاً لتطور مستويات القدرة الشرائية.

وأقر مجلس الوزراء المنعقد مساء أول من أمس «قبول مراجعة منح المتقاعدين لمتقاعدي نظام التقاعد للأجراء أو غير الأجراء في كل الأصناف، بالنظر إلى تطور المستوى المعيشي، مع مراعاة الإمكانيات المالية للدولة، حيث يجب الحفاظ على الحماية الاجتماعية لهذه الفئة التي قدمت الكثير للوطن».

وكلف الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الحكومة بوضع تصور لتحديد مستوى الزيادات في الرواتب والمنح التي سيتم إقرارها بطريقة مرحلية، ووجه الحكومة بالبحث عن أساليب تمويلية جديدة إضافية للصندوق الوطني للتقاعد حتى تكون هذه الزيادات تتماشى مع تطور الاقتصاد الوطني. وفي عام 2022، كانت الحكومة أقرت زيادة بين 2 الى 10 في المائة، في منح المتقاعدين، وقررت إلغاء الضريبة على الدخل بالنسبة للرواتب.

قطر المركزي يصدر تعليمات الحوسبة السحابية

أصدر مصرف قطر المركزي تعليمات الحوسبة السحابية، بهدف تنظيم استخدام الحوسبة السحابية في القطاع المالي، وحماية بيانات القطاع، إلى جانب تعزيز التطور الرقمي والابتكار. وتتماشى هذه التعليمات مع استراتيجية القطاع المالي والتكنولوجيا المالية، وتأتي من منطلق سعي مصرف قطر المركزي إلى تنظيم وتطوير القطاع المالي في الدولة، وتحفيز الابتكار في التكنولوجيا المالية.

وأكد المصرف المركزي أهمية الامتثال لتعليمات الحوسبة السحابية في القطاع المالي، والتي من شأنها أن تفرض الامتثال للمتطلبات الخاصة بأمن المعلومات وحماية البيانات عبر نهج قائم على المخاطر لتبني الحوسبة السحابية بشكل آمن، من خلال تحديد المتطلبات التي يتم من خلالها إدارة المخاطر الناتجة عن الاستعانة بالحوسبة السحابية، والتي تتضمن متطلبات حوكمة استخداماتها ومراحل تبنيها إضافة إلى الضوابط الأمنية التشغيلية.

مال وسياسة

تتعمق شروخ قطاع التشييد في إسرائيل، ما يلقي بظلال سلبية واسعة على شركات مواد البناء التي باتت مهددة بالتوقف التام عن العمل وخسارة نحو مليار شيكل شهرياً (267 مليون دولار)، في ظل الشلل الذي يصيب أنشطة المقاولات

شروخ اقتصادية في إسرائيل

أزمة شركات مواد البناء: ربع مليار دولار خسائر شهرية

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يُطبق الركود الحاد على مبيعات شركات مواد البناء في إسرائيل، بعدما هوت مبيعاتها بنحو 55% بفعل الشلل الذي أصاب أنشطة التشييد منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة، ما دفع اتحاد المصنعين الإسرائيلي إلى عقد اجتماع طارئ أخيراً حذر فيه من توقف خطوط إنتاج بأكملها وخسارة الشركات مليار شيكل شهرياً (267 مليون دولار)، مطالبا بإجراءات إنقاذ حكومية.

وتطاول الأزمة مختلف التخصصات، بدءاً من محاجر الحصى والرمل، مروراً بأنشطة تصنيع الخرسانة والإسفلت والمواد العازلة للتسرب، والدهانات وصناعات الصلب والألمنيوم والمصاعد واللوحات الكهربائية ومكيفات الهواء وسخانات الطاقة الشمسية والأبواب والنوافذ وغيرها.

وتعمل 200 شركة تقريباً في صناعات البناء، ويقدر حجم أعمالها بنحو 25 مليار شيكل سنوياً (6,83 مليارات دولار)، بمتوسط يبلغ نحو ملياري شيكل شهرياً، ويعمل في الأنشطة عشرات الآلاف من العمال بشكل مباشر وغير مباشر.

وذكر موقع يديعوت أحرونوت، أمس الاثنين، أن اتحاد المصنعين عقد اجتماعاً طارئاً، الأسبوع الماضي، برئاسة رون توم، وتم عرض مطالب الشركات من أجل تقديمها للحكومة الإسرائيلية للتعامل مع الأزمة. وأشار الاتحاد إلى معاناة الشركات من قلة الأيدي العاملة والركود الناجم عن تهاوي أعمال البناء، فضلا عن ارتفاع تكاليف التشغيل بفعل زيادات أسعار الفائدة من قبل بنك إسرائيل المركزي، والتي بدأت بالأساس قبل اندلاع الحرب على غزة. ويفتقر قطاع البناء والبنية التحتية حالياً إلى نحو 90 ألف عامل، بعد منع الفلسطينيين من العمل في مشروعات البناء المختلفة، بينما تتعثر محاولات استقدام عمالة أجنبية في ظل استمرار الحرب والخوف من توسعها بعد الضربات المتبادلة أخيراً بشكل مباشر بين إسرائيل وإيران. ولفت اتحاد المصنعين، وفق يديعوت أحرونوت، إلى ضرورة استقدام العمال إلى صناعة البناء والتشييد في أسرع وقت ممكن دون شروط أجور مفرطة، مشدداً على أن أي تأخير في هذه الخطوة يؤثر بالسلب على شركات صناعة مواد البناء التي تعتمد بشكل كبير على أعمال التشييد.

وطالب بإعطاء الشركات الإسرائيلية الأولوية في توريد مواد البناء والتشطيب للبنيات التي يجري ترميمها والتي تعرضت لأضرار جراء الحرب، فضلا عن إعفائها من نسبة لا تقل عن 25% من ضريبة الأملاك المفروضة عليها، على غرار ما حدث خلال جائحة فيروس كورونا قبل نحو أربع سنوات. كما تطالب الشركات بتمديد مسار التعويضات لأن «الصناعة في أزمة مستمرة وتحتاج إلى تعويضات لضمان استمرارية العمل، بما في ذلك الشركات التي يبلغ حجم مبيعاتها أكثر من 400 مليون شيكل»، بحسب اتحاد المصنعين. وكانت بيانات صادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، في فبراير/ شباط الماضي، قد أظهرت انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 19,4% على أساس سنوي في الربع الأخير من عام 2023، بسبب الحرب التي تستنزف موارد الاحتلال. ويعكس هذا الانخفاض تراجعاً بنسبة 70% في الاستثمارات، و42% في الواردات، و27% في الاستهلاك الخاص، و18% في الصادرات، وارتفاعاً حاداً بنسبة 88% في الإنفاق العام.

وأشار مكتب الإحصاء إلى أن الانخفاض الحاد يرجع جزئياً إلى استدعاء 300 ألف من جنود الاحتياط الذين اضطروا إلى ترك أماكن عملهم وشركاتهم للشروع في الخدمة العسكرية لعدة أشهر، كما لفت إلى أن فرض إسرائيل قيوداً صارمة على حركة العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية المحتلة للعمل في الداخل، تسبب في نقص العمالة الذي أصبح عائقاً إضافياً أمام النمو الاقتصادي. وقال إيلي كوهين، الرئيس التنفيذي لشركة «نيروموكير» للصناعات الإنشائية ورئيس جمعية الصناعات الإنشائية التابعة لاتحاد المصنعين، إن «مئات الشركات من الصناعات الإنشائية تعاني منذ أكثر من 6 أشهر من انخفاض حجم المبيعات بنسبة 50%».

وأوضح أن هذا التراجع يرجع إلى الانخفاض الكبير في أعمال البناء بسبب نقص العمال الفلسطينيين، محذرا من أنه إذا استمر الوضع على ما هو عليه، فإن بعض الشركات ستعاني من أضرار لا يمكن إصلاحها، وستواجه صعوبة في التعافي والاستجابة لصناعة البناء عندما تبدأ مشاريع إعادة التأهيل. وأضاف: «يجب على الحكومة التحرك بشكل عاجل للسماح لشركات صناعة مواد البناء بالتغلب على الأزمة، عبر آلية تعويضات وزيادة مشتريات المشاريع العامة من الشركات، وإزالة الحواجز التي تعيق جلب العمال الأجانب إلى مواقع البناء». لكن العجز المالي الحاد الذي تواجهه الحكومة الإسرائيلية قد لا يمكنها من تعويض الشركات المتضررة، حيث تظهر البيانات الرسمية أنه من المتوقع أن يتجاوز 8% خلال العام الجاري، وهو ما يقترب من أربعة أضعاف ما كان مقدراً قبل الحرب بنسبة 2,25%، وأيضاً يتجاوز كثيراً التقديرات التي تطرقت إليها موازنة 2024 المعدلة البالغة 6,6%.

ووفق الموازنة، فإن الإنفاق المقدر للعام الجاري يبلغ 584,1 مليار شيكل (155,8 مليار دولار وفق سعر صرف أمس)، بزيادة 70 مليار شيكل مقارنة بموازنة الأساس المصادق عليها في مايو/ أيار 2023. وتظهر البيانات الصادرة عن المحاسب العام لوزارة المالية يالي روتنبرغ وصول العجز على مدار الـ12 شهراً الماضية إلى 117,3 مليار شيكل، وهو الأعلى في تاريخ البلاد، مسجلاً مستوى قياسياً جديداً في نهاية مارس/ آذار. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية فقط بلغت قيمة عجز الموازنة 26 مليار شيكل.

وفي أثناء تراجع أنشطة البناء وتسليم الوحدات السكنية الجديدة، تشهد المناطق البعيدة عن نطاق الاشتباكات، سواء في ما يعرف بغلاف غزة جنوباً أو على الحدود الشمالية مع لبنان، طلباً متزايداً على السكن، ما دفع البعض إلى تحويل المحلات التجارية إلى شقق سكنية، وفق تقرير لصحيفة كالكاليست الإسرائيلية أمس.

وأشارت الصحيفة إلى أن عدداً متزايداً من أصحاب المتاجر في جنوب تل أبيب وفي يافا حولوا عقاراتهم إلى شقق سكنية، على الرغم من أن هذا مخالف للقانون، لكنه بات مطلوباً للمستأجرين الشباب أو العمال الأجانب الذين يبحثون عن شقق صغيرة بسعر منخفض، ومربح أيضاً لأصحاب المتاجر الذين تبدلت الأوضاع وباتت محلاتهم مهجورة بينما يدفعون ضرائب عقارية مرتفعة. ولفتت إلى أن تحويل المحلات التجارية إلى شقق سكنية كان يحصل في سنوات ماضية، إلا أن الأمر تحول إلى ظاهرة خلال هذه الفترة، حيث توجد في منطقة فلورنسا عند مدخل يافا العديد من الشوارع التجارية التي كانت مليئة بالمحلات التجارية، واليوم تستخدم فقط للمساكن ذات واجهات المتاجر المسدودة بالكتل والأبواب المؤقتة. وقال أوهاد دانوس، أحد كبار المثمنين العقاريين، في تصريح لـ«كالكاليست»، إن «ظاهرة تحويل المحلات التجارية إلى شقق سكنية تتوسع في إسرائيل، والسبب وراء هذه الظاهرة هو غلاء المعيشة وارتفاع أسعار وإيجارات الشقق». بدوره، قال نيريا يوهاناتوف، الذي يعمل سمسارا والمتخصص في بيع العقارات في جنوب تل أبيب، إن «إيجار متجر صغير مساحته 20 متراً مربعاً يتكون من غرفة واحدة يراوح بين 2800 و3000 شيكل، وإذا أخذت محلاً كبيراً بمساحة 50 متراً مربعاً وحوّلته إلى شقة من غرفتين فإيجاره يبلغ نحو 4500 شيكل».

الحرب تسببت في توقف الكثير من الأنشطة في المناطق المحتلة (Getty)

200 شركة عاملة في مواد البناء بحجم أعمال 25 مليار شيكل سنويا

ارتفاع تكاليف الديون

حذر تقرير لموقع «جيروزاليم بوست» الإسرائيلي من تداعيات خفض مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية، تصنيف إسرائيل، على تكلفة الديون، موضحا أن إسرائيل قد تحتاج إلى تقديم سعر فائدة أعلى على سندات تعويض المستثمرين عن المخاطر، وهذا قد يجعل ديون إسرائيل أكثر تكلفة. وقالت وزارة المالية، الأسبوع الماضي، إن الحرب ضاعفت الاقتراض، وجمعت إسرائيل ديونا بقيمة 160 مليار شيكل (42,7 مليار دولار) في 2023، منها 81 مليار شيكل منذ اندلاع الحرب في أكتوبر/ تشرين الأول.

رئيسي في باكستان: الغاز والتجارة يتصدران الملفات

يتصدر الغاز والتجارة الملفات الاقتصادية التي يحملها الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي خلال زيارة مهمة إلى باكستان، في وقت تتزايد الضغوط الأميركية لتشديد العقوبات على طهران

طهران ـ **صابر غل عنبري**

يتصدر الاقتصاد أجندة زيارة الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، إلى باكستان، والتي بدأها أمس الاثنين لمدة يومين، إذ قال في تصريحات من مطار طهران قبيل توجهه إلى إسلام آباد، إن زيارته تهدف إلى الرقي بالتجارة مع باكستان. وقال رئيسي للتلفزيون الإيراني إن مباحثاته مع المسؤولين الباكستانيين تركز على القضايا الأمنية والحدودية والتجارية، خاصة في مجالات الطاقة والنفط والغاز والبتروكيمياويات. وفي السياق، يؤكد الخبير الإيراني في العلاقات الإيرانية الباكستانية نير محمد ملازهي لـ«العربي الجديد»، أن الاقتصاد يشكل الأولوية بين أجندة وعناوين زيارة رئيسي إلى باكستان، مشيراً إلى أن الرئيس الإيراني سيسعى خلال الزيارة إلى إبرام اتفاقيات ومذكرات تفاهم اقتصادية لتعزيز الروابط التجارية مع البلد الجار. يقول ملازهي إن «أهم ما يتصدر أجندة رئيسي الاقتصادية في زيارته هو تفعيل مشروع خط نقل الغاز الإيراني إلى باكستان، المعروف بـ«أنابيب السلام»، مشيرا إلى أن «الضغوط الأميركية أوصلت استكمال المشروع إلى المأزق بعدما انسحبت منه الهند عام 2009، ثم تقاعست باكستان عن الاستمرار فيه بسبب الضغوط الأميركية واحياناً السعودية». وأطلقت حكومتا إيران وباكستان بحث مشروع خط أنابيب الغاز عام 1994، قبل إبرام اتفاقية أولى بهذا الشأن عام 1995، ثم التحقت الهند بالمشروع عام 1999، من خلال التوقيع على اتفاق مماثل مع طهران لإيصال خط الغاز إلى أراضيها، ولذلك تم تسمية المشروع على أنه خط السلام لنقل الغاز. غير أن نيودلهي انسحت من المشروع عام 2009، ثم كثفت واشنطن ضغوطها على إسلام آباد لتتخلى هي أيضا عنه، مقابل تقديم مساعدات لها لبناء محطة للغاز المسال على الأراضي الباكستانية، ثم دعم مشروع استيراد الكهرباء من طاجيكستان عبر الأراضي الأفغانية. ورفضت باكستان المقترحات الأميركية، لكنها في الوقت ذاته لم تقدم على استكمال مشروع مد أنابيب الغاز الإيراني الذي استكملت طهران من جهتها عام 2011 إيصال هذه الأنابيب حسب الخبير ملازهي إلى معبر «بيشين» الحدودي بين إيران وباكستان. وكان من المقرر تدشين خط الغاز الإيراني عام 2015، لكنه لم يتم من جراء العقبات. وخلال العامين الأخيرين، هددت إيران باللجوء إلى المحاكم الدولية لمقاضاة باكستان، لطلب تعويض بقيمة 18 مليار دولار عن الخسائر التي تعرضت لها. وبينما قامت إيران ببناء أكثر من 900 كيلومتر من خط مؤخرا في أراضيها، فإن الجزء الباقي في باكستان البالغ طوله 250 كيلومتراً لم يكتمل بعد، وفق تقرير لصحيفة «داون» الباكستانية في مارس/آذار الماضي. كذلك نقلت صحيفة «ذا نيوز إنترناشونال» الباكستانية مؤخراً عن مسؤولين باكستانيين قولهم إن طهران حددت الموعد النهائي لتنفيذ المشروع بـ 180 يوماً حتى سبتمبر/أيلول المقبل. وأشارت وسائل إعلام باكستانية، خلال فبراير/شباط الماضي، إلى موافقة مجلس وزراء الحكومة الائتلافية في باكستان على مشروع القانون المتعلق ببناء خط أنابيب الغاز بطول 81 كيلومتراً من الحدود المشتركة مع إيران إلى ميناء جوادار في مقاطعة بلوشستان الباكستانية وأعطى الضوء الأخضر لتنفيذه، وفق ما أوردت وكالة «مهر» الإيرانية. ولطالما شكلت باكستان ساحة تنافس بين إيران والسعودية، وفق الخبير الإيراني بير محمد ملازهي الذي يقول إن «زيارة الرئيس الإيراني إلى باكستان سبقته زيارة وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، وسط حديث عن زيارة محتملة لولي العهد السعودي محمد بن سلمان». ويضيف ملازهي أن السعودية بصدد ضخ استثمارات كبيرة في السوق الباكستانية، مشيراً إلى أن إسلام آباد في عهد رئيس وزرائه الجديد شهباز شريف على ما يبدو بصدد الموازنة في العلاقات مع كل من طهران والرياض لجني ثمار اقتصادية من العلاقات مع البلدين. ويشير إلى أن ثلاث مناطق ومعابر حدودية نشيطة حالياً للتجارة بين إيران وباكستان هي تفتان وسراوان وريمدان. وفيما أكد الرئيس الإيراني اعتزام بلاده رفع حجم التجارة مع باكستان إلى 10 مليارات دولار، سجلت هذه التجارة خلال العام الماضي رقماً قياسياً، إذ تخطت 2,5 مليار دولار.

رئيسي أكد اعتزام بلاده زيادة التجارة مع باكستان إلى 10 مليارات دولار

مباحثات الرئيس الإيراني في باكستان تركز على القضايا الحدودية والتجارة (Getty)

هدوء التوتر يهبط بسعر الذهب

لندن ـ **العربي الجديد**

تراجع سعر الذهب في السوق العالمية مع هدوء التوتر الجيوسياسي في الشرق الأوسط، مما أدى إلى تقليص الطلب على المعدن النفيس بوصفه ملاذاً آمناً، في حين يتطلع التجار إلى البيانات الأميركية المرتقب نشرها، نهاية الأسبوع الجاري، والتي ستسلط الضوء على توقعات السياسة النقدية. وتدنى سعر الذهب عن مستوى 2364 دولاراً للأونصة (الأوقية)، أمس الاثنين، منخفضاً بأكثر من 1% عن الجلسة السابقة، وذلك بعد ارتفاعه على مدار خمسة أسابيع متتالية، مسجلاً أطول سلسلة مكاسب منذ أكثر من عام، كما بلغت الأسعار خلال هذه الفترة مستوى قياسياً.

وتبادلت إسرائيل وإيران الضربات العسكرية، الأسبوع الماضي، مما أثار مخاوف بشأن نشوب حرب شاملة في مختلف أنحاء المنطقة، لكن طهران قللت من تأثير الهجوم الإسرائيلي الأخير وأهميته، فيما استنكرت محاولات التقليل من نجاح هجومها الأخير على إسرائيل. بمناى عن توتر الشرق الأوسط، يركز المتداولون على البيانات الاقتصادية الأميركية المرتقب صدورها، يوم الجمعة المقبل، إذ يُتوقع ارتفاع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي إلى 2,6% في مارس/آذار الماضي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023، وذلك بعد صعودها بنسبة 2,5% في فبراير/شباط الماضي. وهذا من شأنه أن يدعم اتجاه صانعي السياسات النقدية في مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي) لتأخير خفض أسعار الفائدة، وتؤثر مثل تلك القرارات بالسلب عادة على سعر الذهب لأنه لا يقدم فائدة للمستثمرين.

وصعد سعر الذهب بنسبة 15% تقريباً منذ بداية العام، مدعوماً بمشتريات البنوك المركزية، والطلب القوي في آسيا خاصة في الصين. كما جاء هذا الارتفاع رغم صعود الدولار الأميركي وعوائد سندات الخزانة لأجل 10 سنوات، وهي عوامل تشكل عادة رياحاً عكسية لارتفاع سعر المعدن النفيس، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الاثنين. وفي ضوء هذا، عززت البنوك بما فيها «غولدمان ساكس» سعرها المستهدف للذهب. وقال ريكاردو إيفانجليستا كبير المحللين في شركة الوساطة «أكتيف تريدز» لوكالة رويترز، إن تقرير نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة المقرر صدوره يوم الجمعة، قد يؤكد المخاوف السائدة من استمرار التضخم، مما قد يؤدي إلى تأجيل خفض أسعار الفائدة، وهي توقعات سلبية للذهب. في الأثناء انخفضت أسعار الفضة في المعاملات الفورية بنسبة 3,4% إلى 27,68 دولاراً للأوقية، وخسر البلاتين 0,7% إلى 925,05 دولاراً ونزل البلاديوم 1,7% إلى 1009,65 دولار.

ولم تكن المعادن النفيسة وحدها التي سجلت هبوطاً على ضوء هدوء التوتر في الشرق الأوسط، وإنما تراجعت أيضاً أسعار النفط، أمس، إذ انخفضت العقود الآجلة لخام برنت إلى نحو 86,6 دولاراً للبرميل، وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي لشهر مايو/ أيار إلى حوالي 82,5 دولاراً للبرميل، ليخسر الخامان ما يقرّب من 1% من قيمتهما.

سعر الذهب تدنى عن مستوى 2364 دولاراً للأونصة أمس

سعر الذهب صعد بنسبة 15% تقريبا منذ بداية العام بدعم من الطلب القوي في آسيا (Getty)

رؤية

العقوبات الأميركية على إيران... من الخاسر الأكبر؟

مناف قومان

أكثر كلمة اقتصادية قرأتها عن إيران خلال السنوات الماضية، هي «العقوبات»، سلاح أميركي ضد العالم. بعد 14 إبريل/ نيسان، وتحليق الطائرات المسيّرة الإيرانية نحو إسرائيل، استهدفت الولايات المتحدة وبريطانيا قطاع إنتاج الطائرات المسيّرة ومحركاتها بالعقوبات. وبحسب بيان لوزارة الخزانة الأميركية، فإن العقوبات تستهدف 16 فرداً وكيانين مكّنوا من إنتاج الطائرات المسيّرة وتصنيع محركات تشغل طائرات «شاهد 131» بدون طيّار. وقالت الوزارة إنها فرضت عقوبات على خمس شركات مرتبطة بصناعة الصلب الإيراني وثلاث شركات تابعة لشركة مصنّعة للسيارات في إيران.

كما أقرّ مجلس النواب الأميركي عقوبات جديدة على قطاع النفط الإيراني من المقرر أن تجد طريقها إلى مجلس الشيوخ في غضون أيام، ومن شأن التشريع أن يوسّع العقوبات ضد إيران لتشمل الموانئ والسفن والمصافي الأجنبية التي تعالج أو تشحن الخام الإيراني عن عمد، في انتهاك العقوبات الأميركية الحالية. كما ستوسّع ما يسمى بالعقوبات الثانوية لتشمل جميع المعاملات بين المؤسسات المالية الصينية والبنوك الإيرانية الخاضعة للعقوبات والتي تستخدم لشراء النفط والمنتجات المشتقة من الخام. لا تزال هذه الأداة، العقوبات، منذ العام 1979 تشكّل دوراً محورياً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة وحلفائها في سلوكها ضد إيران، ومن حيث إنها تهدف إلى كبح جماح الأنشطة النووية والعسكرية الإيرانية وعزل إيران عن المسرح الدولي، فقد تركت أثراً عميقاً على الاقتصاد الإيراني بالفعل، ولكنها من جهة أخرى لا تزال تثير جدلاً واسعاً حول قدرتها على تحقيق الهدف؟

مسلسل العقوبات على إيران

لنعد إلى البداية، حيث فرضت الولايات المتحدة عقوبات على طهران في العام 1979 بعد أحداث السفارة الأميركية في طهران، وشملت تجميد ما يقرب من 12 مليار دولار من الأصول الإيرانية في الخارج وحظراً تجارياً. رُفعت لاحقاً في العام 1981. في الفترة بين 1981 – 1987 وبسبب سلوك إيران ضد دول الخليج العربي والولايات المتحدة، أقرّت إدارة الرئيس رونالد ريغن في 1987 عقوبات على إيران، وتم تشديدها في العام 1995. وبعد انخراط إيران في البرنامج النووي ورفضها الامتثال لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1696 الذي طالبها بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم، استهدفت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش في حزيران 2005 المنظمات والأفراد الإيرانيين المرتبطين بالبرنامج، ومنع التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية، وتقييد الوصول إلى التكنولوجيا النووية ذات الاستخدام المزدوج. وفي العام 2006 اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار 1737 وتبعه قرارات أخرى في السنوات التالية لفرض عقوبات على القطاع المالي والعسكري الإيراني، إذ استهدفت العقوبات استثمارات النفط والغاز والبتروكيماويات، وصادرات الخام المكرر، وقيوداً على المعاملات البنكية والتأمينات، والشحن، وخدمات استضافة مواقع الويب للأغراض التجارية، وخدمات تسجيل النطاق. وبين 2011 و 2015 فرضت أميركا مجموعة واسعة من العقوبات على إيران في القطاع المالي، تم على إثرها تجميد الأصول الإيرانية في البنوك الدولية، وفرض حظر على التعامل مع البنك المركزي الإيراني. ومنع إيران من استخدام نظام الدفع الدولي «سويفت»، كما طبّقت حظراً على تصدير النفط الإيراني مستهدفة الشركة الوطنية الإيرانية للنفط، ووزارة النفط وشركات النقل البحري والشركات التجارية التي تسهّل مبيعات النفط الإيراني. وفي القطاع التجاري فرضت قيوداً على التجارة مع إيران، بما في ذلك تصدير العديد من السلع والمنتجات الأميركية إلى إيران، ومنع استيراد السلع الإيرانية، واستهدفت شركات خارج إيران، منها شركات تعمل في الصين والإمارات، بسبب التجارة في البتروكيماويات والنفط الإيراني رغم العقوبات الأميركية. كما طاولت العقوبات مسؤولين حكوميين، وشخصيات عسكرية، وقادة في «الحرس الثوري الإيراني»، و«فيلق القدس» ووزارة الدفاع وإسناد القوات المسلحة وأفراداً متهمين بانتهاكات حقوق الإنسان أو دعم الإرهاب. في العام 2015 تم التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني المعروف باسم «خطة العمل الشاملة المشتركة» بين إيران ومجموعة 5+1، وتضمّن رفع العقوبات المفروضة على إيران مقابل تقييد برنامجها النووي. وبعد وصول دونالد ترامب إلى السلطة في العام 2018 انسحب البيت الأبيض من الاتفاق، وأعاد فرض جميع العقوبات التي تم رفعها، إضافة إلى عقوبات جديدة أشد.

ومع مجيء الرئيس جو بايدن إلى السلطة في العام 2021 أجرت الإدارة الأميركية الجديدة مراجعة للعقوبات المفروضة، مع الإشارة إلى إمكانية العودة إلى الاتفاق النووي إذا التزمت إيران بشروطه، وبدأت المحادثات مجدداً في العام 2022 من فيينا لإحياء الاتفاق، ولم يتم التوصل إلى اتفاق جديد يرفع العقوبات حتى اليوم.

كيف أثرت العقوبات على إيران؟

ربما يتوارد إلى الذهن لمن رأى مسلسل العقوبات على إيران، أن الحكومة الإيرانية ستعدّل من سياساتها وسلوكها، ولكن ما حصل العكس، إذ استمرّت إيران في برنامجها النووي والتمدد إلى دول الجوار منذ القرار الأول للعقوبات، ورأت نفسها نداً لأميركا والغرب.

وأقرّ المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي استراتيجية «الاقتصاد المقاوم» مشيراً أنه نظام اقتصادي إسلامي يتمتع بالمرونة والتكيّف مع الظروف الحالية، ويقوم على عدة محاور بينها: تحسين المؤشرات الاقتصادية العامة، والقدرة على المقاومة أمام التهديدات، والاعتماد على الطاقات الداخلية، وجعل الشعب والعلم محورين بارزين ضمن الخطة، وإرادة عالية في تنفيذ الخطط، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية، وخفض الاعتماد على عائدات النفط، وتعديل نمط الاستهلاك، ومكافحة الفساد.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني